

أصالة الوجود وعينية الماهية

غلام رضا قياضي

تلخيص: أحمد حسين شريف

ترجمة: يوسف أبو خليل

الكلمات المفتاحية: الوجود؛ الماهية؛ الفلسفة الإسلامية؛ الملاً صدرا؛ علم المعرفة؛ عالم الاعتبار؛ الإنسان.

تعتبر مسألة أصالة الوجود واعتبارية الماهية من أهم مباحث الفلسفة الإسلامية، ونجد هذا الموضوع في آثار فلسفة الفارابي، وابن سينا، وبهمنيار، وميرداماد، وفي كتابات شيخ الإشراق وأتباع الفلسفة الإشراقية. أما طرح هذه المسألة بصورة أساسية، هو من ابتكارات صدر المتأهلين، فقد كان أول فيلسوف تعرّض لحلّ هذه المسألة بشكل موسّع ومن جميع جوانبها في **الحكمة المتعالية**، ويمكننا القول بحق أنّ هذه المسألة (أصالة الوجود واعتبارية الماهية) من أهم مباحث **الحكمة المتعالية**.

ولكن ما هو رأي الملاً صدرا في هذا الموضوع؟ هل الماهية أمر عديمي ومنتزع من حدّ الوجود؟ هل هي صرفاً من تركيب ذهن الإنسان وانعكاس له؟ أم أنّ الماهية ظلّ الوجود؟ أم أنّه يعتبر أنّ الماهية أمر عيني وواقعي؟ إنّ حقيقة الأمر، وعلى رغم المكانة العظيمة لهذه المسألة في الفلسفة الإسلامية، فمن زمن العلامة السبزواري وما بعد، هناك كثير من الانحرافات والشبهات في تفسير وجهة نظر الملاً صدرا في هذا الموضوع، وبرأينا أنّه لم يتمّ فهم هذا الفيلسوف الكبير بشكل صحيح، وبالنظر إلى تفسيرنا للموضوع سنسلط الضوء على بعض الآراء حوله، وسنسعى إلى نقد ومناقشة هذه التفسيرات بالإجمال لنصل إلى التفسير الصحيح والحقيقي لهذه النظرية. ولتبيين هذا الأمر نجد أنفسنا أمام ثلاثة آراء، وعلى رغم الاختلاف الحاصل فيما بينها، فهناك نقاط مشتركة وموارد توافق أيضاً بعنوان أصول موضوعة ومقدمات لهذا المبحث، ومن المناسب قبل الحديث عن أصل المسألة أن نبيّن ولو بشكل إجماليّ الأمور المشتركة والمتفق عليها بين هؤلاء.

مقدمات بحث أصالة الوجود واعتبارية الماهية:

1. **قبول أصل الواقعية:** تجدر الإشارة قبل عرض المسألة إلى أنّ السفسطائيين أنكروا أصل الواقعية،

فالأصالة ليست للوجود ولا للماهية إذ لا شيء أصيل عندهم.

2. انتزاع مفهوم الوجود والماهية من كل أمر واقعي: من كل أمر واقعي ننتزع مفهومين، مفهوم الوجود ومفهوم الماهية، يعني أن ذهن الإنسان يحلل من كل واقعية خارجية مفهومين اثنين هما الوجود والماهية.
3. اختلاف مفهومي الوجود والماهية من حيث حكايتهما عن الواقع: إن مفهوم الوجود يحكي عن الجانب المشترك للواقعيات في حين أن الماهية هي الجانب المختص لكل واقعية.
4. تباين مفهومي الوجود والماهية: هناك تغاير بين مفهومي الوجود والماهية وكما يقال الوجود زائد على الماهية، يعني في عالم المفاهيم كل واحد منهما على حدة.
5. الكاشفية المحدودة لكل مفهوم: مفهوم الوجود صرفاً يحكي الأشياء الواقعية ولا يدل على الناحية الوجودية والناحية الملكية للأشياء، ولكن الماهية وحدها تدل على الناحية الوجودية ولا تحاكي أصل الوجود.
6. اعتبارية الماهية من وجهة نظر علماء المعرفة: هناك اتفاق في علم المعرفة بأن الوجود هو الأصيل والماهية اعتبارية، يعني مفهوم الوجود هو الذي يحكي الواقعية؛ ولكن المفاهيم الماهوية لا محاكاة عندها؛ وحتى القائلين بأصالة الماهية يقرّون بأننا إذا أردنا أن نتحدث عن أصالة الماهية، علينا أن نستمدّها من مفهوم الوجود، وباعتقادهم أن مفهوم الوجود بنفسه ليس له واقعية، ولكن عمله يقتصر على أن يحكي عن ملاك عينية الوجود.
- بناءً على ذلك، فإن مسألة أصالة الوجود واعتبارية الماهية ليست مسألة "معرفية" كي نبحث فيها عن المفاهيم وعن كيفية محاكاتها، بل إنها مسألة "وجودية" ترتبط بالواقعيات الخارجية حيث يبحث فيها بأن الواقعية العينية تحكي أي من المفهومين، الوجود والماهية.
7. معنى الأصالة والاعتبار: تأتي الأصالة بمعنى "ذي حقيقة"، "منشأ للآثار"، "موجود بذاته"، "تشكيل مادة الواقعية" وبمعنى أصل الموجودية والتحقق، وعندما يُقال: "الوجود أصيل" إنما يقصد به أن مفهوم الوجود لديه مصداق واقعي، والواقع الخارجي هو المصداق الحقيقي للوجود، يعني أن الأصيل هو الشيء الذي أسند إليه الموجودية والعينية الخارجية بالمعنى الحقيقي. أما الاعتبارية فإنها تعني إسناد الوجودية والتحقق لشيء ما على سبيل الجواز، وإذا قلنا عن شيء اعتباري أنه موجود، فهذا على

أساس المجاز العقليّ وهو موجود في "عالم الاعتبار"، وأما في عالم الحقائق فهو غير موجود، وعالم الاعتبار هو المحلّ الذي يفترضه الذهن لواقعيّة الأشياء الاعتباريّة.

8. وحدة المصداق بين مفهومَي الوجود والماهية: ينتزع مفهوم الوجود، وكذلك مفهوم الماهية، من مصداق عينيّ واحد، ولا يعني هذا أنّ المصداق الواحد ينقسم إلى قسمين ينتزع من كلّ قسم منهما أحد المفهومين. ودليل وحدة المصداق أنّنا نحملهما على بعضهما البعض، وعليه فهما مفهومان لمصداق واحد وإلاّ لم يصحّ الحمل. ومن هنا، يفهم أنّه لم يقل أحد بأصالتهم معاً سوى القول المنسوب إلى الشيخ أحمد حسائي الذي يقول بأنّ لدينا واقعيّتين في الخارج، الوجود الذي هو منشأ الخيرات والماهية التي هي منشأ الشرور ولأنّ الخير أمر واقعيّ، وكذلك الشرّ فهما متحقّقان بالخارج.

التفسير الأوّل: الماهية بعنوان حدّ الوجود.

يعتقد بعض أتباع الحكمة المتعالية أنّ معنى أصالة الوجود واعتباريّة الماهية، أنّ الوجود هو الواقع، وكلّ ما له ثبوت خارجيّ، وأنّ الماهية في الحقيقة ليست سوى الحدّ العدميّ للوجودات العينيّة. لذلك تسند الوجوديّة والواقعيّة للوجود إسنادًا حقيقيًا و"إلى ما هو له"، وإسنادهما للماهية إسنادًا مجازيًا و"إلى غير ما هو له".

في الواقع، تنتزع الماهية من حدّ الوجود، ووجودها انتزاعيّ، ومنشأ انتزاعها من الوجودات المحدودة، فهي بالحقيقة أمر معدوم.

بما أنّ الوجود موجود والماهية حدّ له أعطي حكمًا عقليًا بوجودها ويُقال على سبيل المجاز: "الإنسان (الماهية) موجود"؛ وإلاّ فإنّ تحقّق الماهيات هو تحقّق سراييّ ومن قبيل الوهم. في الأحوال كلّها يعرّف أصحاب هذه النظريّة الماهية بأنّها "حدّ الوجود"، ومفهومها منتزع من حدّ الوجود المحدود.

التفسير الثاني: الماهية بعنوان خيال حدّ الوجود.

يعتقد أصحاب هذا التفسير بأنّ الماهية ليست حتّى حدًا للوجود، الماهية في الخارج لا شيء، وهذا المعنى المجهول لها ليس له وجود في الخارج، فالموجود في الخارج هو الوجود. لكنّ ذهننا (آلة إدراكاتنا الحسوليّة) على نحو ما، عندما يقف أمام وجودات محدودة يستنسب أن يضع لها حدًا يسمّيه الماهية. يعني أنّ الواقع الخارجيّ المحدود هو نوع من تأثير علمنا الحسوليّ ونسمّيه الماهية، وبعبارة أخرى

الماهيات وحدها اعتبارية ومن صناعة أذهاننا.

هذا التفسير تمّ طرحه ضمن آراء متفاوتة، فالبعض يعتبر أنّ الماهية أمر اعتباري نصنعه نحن بين الوجود الذهني والوجود الخارجي، أي عندما نلاحظ الوجود الخارجي بواسطة الوجود الذهني نسمي هذا المعلوم ماهية، أي إنّنا نجعل اعتباراً لهذا المعلوم بغضّ النظر عن الوجود الذهني والوجود الخارجي، وإلى أن يتحقّق هذا الاعتبار فلن يكون للماهية أيّ شأن.

من هذه الجهة، فإنّ موطنها الذهن الذي هو وعاء العلوم الحسولية. إن لم توجد هذه العلوم الحسولية وموطنها الذهن فلن يكون هناك أيّ ذكر للماهيات، والشيء التابع للذهن لا يمكنه أن يكون أصيلاً. فالماهية إذاً ليست سوى قالب مفهومي فارغ. علماء آخرون قالوا إنّ الماهية ليس لها واقعية خارجية بأيّ وجه، بل هي ظلّ للوجود. الماهية ظلّ ذهني للوجود وليست ظلّاً خارجياً. فلا شيء في الخارج سوى الوجود، لذا فهم يعتبرون الماهيات ظهورات للوجود في الأذهان.

باختصار، وبناءً على هذا التفسير لأصالة الوجود باختلاف تعابيره فإنّ الماهية عندهم ليست حتى عدماً مضافاً، وليس لها ما بإزاء. وفي الخارج ليست موجودة لا كمحتوى للوجود ولا كحدّ له، بل هي أثر يرسمه الخارج في أذهاننا، لذلك فإنّ علاقة الماهية بالخارج كعلاقة الأثر بالمؤثر. من هنا يمكن القول بناءً على هذا التفسير فإنّه مع عدم وجود الذهن لن يكون هناك وجود للماهية، وهذا ما لا يمكننا قوله بحسب التفسير الأول.

إشكاليات هذين التفسيرين

بنظرنا هذان التفسيران ليسا فقط لا يرتبطان بنظرية صدر المتألمين في أصالة الوجود واعتبارية الماهية فحسب، بل إنّهما من التفاسير الخاطئة ولا يمكن قبولها.

لبيان عدم صحتهما نبدأ من خلال السؤال التالي:

ما الذي حدا بأصحاب هذين التفسيرين إلى ترك أيّ بحث بعينية الماهية أو عينية الوجود والماهية معاً بمجرد الاعتقاد بأصالة الوجود؟

سرّ هذا المطلب في أنّهم قد افترضوا مقدّمة مسلّمة في مقدّمات بحثهم، وإن لم يذكروها بالاسم، ولكنهم اعتمدوا عليها وبمقتضاها وصلوا إلى هذه النتيجة. هذه المقدّمة المضمرّة هي أنّ الواقع الخارجي البسيط ليس أكثر من مصداق واقعي لمفهوم واحد. وعندما يكون مفهومان أو أكثر متغايران مع بعضهم البعض، لا يمكن

عدّ مصداق تلك المفاهيم شيء واحد، وبعبارة أخرى فإنّ تعدّد المفاهيم دليل على تعدّد المصاديق، ولأنّ في الخارج هناك مصداق واحد لكلّ مورد، يلزم أن يكون هذا الشيء الخارجيّ مصداق بالذات لأحد المفهومين ومصداق بالعرض للآخر.

ولأنّ هذه المقدّمة ليست ظاهرة، ولم يقام أيّ استدلال عليها بل على العكس صرّحوا بخلافها، وعلاوةً على ذلك يمكن ذكر شواهد متعدّدة يكون فيها مفاهيم متباينة لها مصداق واحد ومنتزعة من حقيقة واحدة، وهذا المصداق الواحد هو مصداق حقيقيّ لكلّ هذه المفاهيم، مسألة ذات الله وصفاته، ومسألة العلم الحضوريّ للنفس بذاتها، ومسألة تساوق المفاهيم الوجوديّة من هذه الشواهد التي سنفصّل فيها أكثر عند بياننا للنظرية المختارة.

وحاصل الأمر، إنّ المفاهيم المتغايرة يمكنها أن تمتلك مصداق حقيقيّ واحد، وهذا الكلام لا يختصّ بالمفاهيم الوجوديّة والمعقولات الثانية فحسب، بل إنّّه يصدق على المفاهيم الماهويّة، وكذلك على المفهوم الماهوي والوجودي المنتزع من شيء واحد.

ويمكننا الاستشهاد بكلام العلامة الطباطبائي بأنّ هذا منطبق في مورد الصفات حيث يعتبر أنّ صفات الوجود هي عين الوجود مصداقاً مع اختلافها عنه مفهومًا. وهكذا بنظره تجتمع المقولات المتعدّدة التي كلّها من سنخ الماهيات في شيء واحد، مثل مفهوم الجسم الذي له أبعاد ثلاثية جوهريّة، والحجم الذي يعيّن هذه الأبعاد الثلاثية الجوهريّة، ويكونان موجودان بمصداق واحد في الخارج، لأنّ تعين أيّ وجود هو عين وجوده. وقد اعتبر الشيخ الرئيس أنّ الموجوديّة هي "إضافة" بعين موجوديّة موضوعها، وهو القول الذي نقله صدر المتأهّلين عدّة مرّات، وحاول تبسيط تصوّر ابن سينا في هذه المسألة.

إذا دقّقنا في هذه النتيجة التي وُصل إليها في الحكمة المتعالية، بأنّ الأعراض من مراتب وجود الجواهر ومن صفاتها الذاتية، تبين لنا هذه النقطة بأنّ كلّ الأعراض وجواهرها التي تختلف في ماهياتها يجب أن تكون موجودة بوجود الموجود نفسه، ومن هذا الجانب يكون الشيء الواحد مصداقاً لمفاهيم متباينة.

التفسير الثالث

بعد بيان عدم صحّة التفسيرين السابقين، نصل إلى عرض النظرية التي نتبناها في عقيدتنا، علاوةً على أنّ الوجود

له واقعية عينية وهو أصيل، كذلك الماهية هي بعين الوجود توجد واقعية حقيقية وعينية، بحيث إن إسناد الموجودية لأي منهما هو إسناد حقيقي.

بمعنى أن الأمر الحقيقي الواحد، بعينه هو مصداق حقيقي للوجود، وكذلك هو مصداق حقيقي للماهية، بدون أن يكون هناك تفاوت بينهما في الخارج، فمثلاً بخصوص الإبريق الممتلئ بلا ماء، فنستطيع القول إن محتوى الإبريق، ذاك الشيء الذي ملاً فراغ الإبريق هو وجود، وهذا المحتوى هو ماء. وفي كلتا الحالتين لم نقل مجازاً ولم نستخدم الإسناد المجازي، أي إن الماء حقيقة في عين ذاك الوجود، موجود الآن في الإبريق أيضاً.

وعليه، نؤكد مرة أخرى أنه لا يوجد للوجود والماهية واقعية بمعنى تمايزها عن بعضهما - والذي هو قول باطل -، بل إنه بهذا المعنى: الاثنان عين بعضهما البعض، في الخارج لا يوجد إلا واقعية واحدة، ولكن هذه الواقعية في الوقت نفسه مصداق للوجود ومصداق للماهية، وهذا أمر متصور ومعقول، وكلما تفكرنا أكثر في هذا المدعى نجد له نماذج وشواهد كثيرة، من جعلتها مسألة الذات والصفات الإلهية، فالله تعالى هو مصداق للوجود و مصداق للعلم والقدرة والحياة ونظائرهم.

هل يوجد في الله شيء باسم الوجود وشيء آخر باسم العلم وآخر باسم القدرة، أم أنه شيء واحد موجود وعالم وقادر أيضاً؟!

والحق أنه إذا كانت الذات والصفات متغايرين مفهومًا ولكنهما متحدان مصداقًا...

وكذلك هو ارتباط الوجود والماهية، فإنه بهذا الشكل أي إنهما يتغايران مفهومًا ويتحدان مصداقًا، أو بتعبير صدر المتأهين: "فإنهما بحسب المعنى وتحليل الذهن غير بعضهما البعض، ولكن في نفس الأمر هما واحد". شاهد آخر هو مسألة اتحاد العالم والمعلوم في العلم الحضورى للنفس بذاتها، فمع أن مفهومي العالم والمعلوم متعددان ومتباينان، لكن لديهما مصداق واحد وليس لديهما تعدد بالمصداق بأي شكل كان.

وكذلك هي مسألة تساوق المفاهيم، على سبيل المثال، مفهومي الوجود والوحدة، متساوقان مع بعضهما البعض، وعلى الرغم من التباين المفهومي، ليس لديهما مصداق واحد فقط بل إن حيثية صدقهما واحدة. وخلاصة هذا الكلام، إن الماء والرياح والتراب والقمر والشمس لديها وجود في عالم الخارج، وعندها عينية وتحقق خارجي، لذلك فإذا قيل إن الماهية اعتبارية، وإن الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة، فإنه صحيح

فقط في مورد الماهية التي قد جردتها العقل من الوجود أي الماهية في حد ذاتها ومن حيث هي وليس الماهية الخارجية (الماهية الموجودة).

وإلا إذا كان المراد من الماهية، الماهية الخارجية (الماهية الموجودة أو الماهية بعد الجعل) فإنها أمر عيني، وإسناد الموجودية لها هو إسناد "إلى ما هو له".

شواهد من كلام صدر المتألهين في تأييد هذا الرأي

وكما أشرنا سابقاً يستنتج من آثار وكتابات صدر المتألهين أنه يتبني هذا الرأي، فهو من ناحية قد صرح بعينية الوجود والماهية حيث: "الوجود والماهية - في الشيء الذي يحتوي على الوجود والماهية - هما شيء واحد"، وأكد أنه إذا كان أحدهما في الحقيقة موجوداً في الخارج فإن الآخر سيكون موجوداً.

ومن جانب آخر اعتبر أن ارتباط الماهية والوجود مثل ارتباط الجنس والفصل مع بعضهما في النوع البسيط، ومثل ارتباط ذات الله وصفاته ببعضهم حيث يقول: فكما أن وجود الممكن - عندنا - موجود بالذات والماهية موجودة بعين هذا الوجود بالعرض لكونه مصداقاً لها، فكذلك الحكم في موجودية صفاته - تعالى - بوجود ذاته المقدسة، وهذا القول يدل بشكل واضح على ما ذكرناه. إذا لم يكن للماهية وجود في الخارج، قياس مسألة الماهية والوجود مع مسألة ذات الله وصفاته لن يكون صحيحاً أيضاً.

أشار صدر المتألهين أن الشيء الواحد البسيط يمكنه أن يكون مصداقاً لعدة مفاهيم من دون أن يكون متكثراً أو لديه حيثيات خارجية متعددة؛ مستشهداً بذلك على صدق العلم، القدرة، الإرادة، الحياة، وسائر الأوصاف الإلهية على واجب الوجود، وعلى بحث العاقل والمعقول. وبالنظر لهذه النقطة ومقايستها مع ما سبق ذكره من خلال المقارنة بين الوجود والماهية وبين الذات والصفات الإلهية، يمكننا فهم وجهة نظر هذا الحكيم حول باب الماهية. ونتيجة هذين المطلبين هي: كما أن واجب الوجود واحد وبسيط ويؤخذ منه مفاهيم متعددة وتكون هذه الذات مصداق حقيقي لكل هذه المفاهيم، فكذلك في باب الوجود والماهية، في الخارج لدينا واقعية واحدة نأخذ منها مفهومين، الوجود والماهية، وتلك الواقعية تكون حقيقية لكليهما، وتعبيره، وجود أي شيء ذاتاً، يكون مصداقاً لحمل ماهية ذلك الشيء عليه.

أدلة النظرية المختارة

مدّعانا لديه قسمان: أصالة الوجود وعينية الماهية، وبالتوجّه إلى أصالة الوجود فهو أمر قد تمّ إثباته، ولذلك سوف نقيم أدلة على إثبات عينية الماهية، وللوصول إلى هذا الهدف سوف نتبع طريقتين،

1. إثبات عينية الماهية

2. نقد ومناقشة أدلة القائلين باعتباريتها.

إثبات عينية الماهية: لإثبات عينية الماهية سوف نشير إلى دليل في عين أنّه بسيط لكنّه محكم ومتقن: إنّه لا دليل على وجود الشيء أقوى من صدق مفهومه على عين خارجي في قضية خارجية.

ولتفسير هذا القول نأخذ مثلاً إبريق الماء، يمكننا أن نقول عن محتواه: "هذا ماء" يعني مفهوم الماء بدون أيّ شكّ صادق على محتوى الإبريق. وإذا أردنا تعريف الماء بأيّ شكل سواء كان هذا التعريف علمياً أو عرفياً أو فلسفياً، سيبقى ما بداخل هذا الإبريق ماء، لذلك فإنّ الماء موجود.

ولما كان محتوى الإبريق ماء، ونعلم بمقتضى أدلة أصالة الوجود أنّ محتوى الإبريق هو وجود، وقد مرّ معنا أنّ المصداق الواحد يمكن أن يكون مصداقاً واقعياً لعدّة مفاهيم متباينة، لذلك فإنّ محتوى الإبريق هو مصداق حقيقي للوجود، وكذلك هو مصداق حقيقي للماء، وهذا يعني أنّ أصالة الوجود في عين تحقّق وعينية الماهية.

وإذا كان صدق مفهوم شيء في الخارج أهمّ دليل على وجود ذلك الشيء، وإذا لم يكن هناك شكّ في صدق المفاهيم الماهوية مثل الماء والإبريق، الورد والإناء، وإذا لم يكن أساساً لموجودية الماهيات في الخارج غير معنى صدق تعريفهم على إحدى الموجودات الخارجية، فإنّه لن يبقى مجال للشكّ في موجودية وعينية الماهية في الخارج.

نقد أدلة اعتبارية الماهية: هناك أدلة كثيرة في الكتب الفلسفية لإثبات أصالة الوجود واعتبارية الماهية، وبمحت كلّ هذه الأدلة لا يسع هذه المقالة، ولكن ضمن تقييم كليّ لهذه الأدلة يمكننا أن نقسمها إلى ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى: الأدلة التي لم تثبت أيّ من المدّعين: لا أصالة الوجود ولا اعتبارية الماهية، وبعبارة أخرى هذه الأدلة واهية وباطلة.

المجموعة الثانية: تعتبر من أهم الأدلة على إثبات أصالة الوجود، ولم تعر أيّ اهتمام لإثبات اعتبارية الماهية، وبالواقع أغلب هذه الأدلة كانت في مقام نفي ادعاء الذين قالوا بأصالة الماهية، مثل شيخ الإشراق من خلال إثبات أصالة الوجود، ولم تكن في مقام إثبات اعتبارية الماهية.

المجموعة الثالثة: الأدلة التي أقيمت لإثبات اعتبارية الماهية.

وبعد هذا التقييم الكليّ وإثبات مدّعانا في عينية الماهية سوف نقوم بمناقشة وبحث المجموعتين الثانية والثالثة ونهمل الأولى لخروجها عن إطار البحث.

1. الاستدلال عن طريق الاتحاد الخارجي للوجود والماهية

الحكيم الهيدجي في حاشيته القيمة على شرح منظومة الحكمة استدلل على إثبات اعتبارية الماهية على الشكل التالي:

بدون تردد، الماهية والوجود متحدان في الخارج، وقطعاً لا يمكن أن يكون لشيئين متّحدين في الخارج وجود حقيقيّ، وإلا لن يصحّ اتّحادهما (لأنهما في هذه الصورة سوف يكونان متغايران لا متّحدان)، ويجب أن يكون أحدهما اعتبارياً، وبما أنّه ليس هناك شكّ في أصالة الوجود، فإنّ الاعتبارية للماهية. وجه ضعف هذا الدليل أنّه يكمن في التوصيف غير الصحيح "للإتحاد"، وقد اعتبر هذا الدليل عدم إمكانية اتّحاد موجودين حقيقيّين. مع أنّ هذا القول قد نقض، في المثل، بمسألة اتّحاد العلم والقدرة الإلهية، والتي وفقها فإنّ العلم والقدرة هما موجودان حقيقة ومتّحدان مع بعضهما. وكذلك في مسألة العالم والمعلوم للعلم الحضوريّ للنفس بنفسها.

ثانياً: إنّ المفهوم المتبادر في هذا البرهان يرتبط فقط في أحد أقسام الاتّحاد، وهو اتّحاد حدود المحدود، مع أنّ الاتّحاد له أقسام أخرى؛ إحداها، إنّ وجودين متغايرين مثل الهيولى والصورة يكونان متّحدين مع بعضهما، والآخر إنّ معنيين متغايرين في وجود واحد يتّحدان، بهذه الصورة الموجود العينيّ الواحد الذي ليس له أيّ كثرة، يصدق عليه هذين المعنيين، كاتّحاد الصفات الإلهية مع بعضها ومع الذات واتّحاد الوجود والماهية من هذا القبيل.

2. الدليل المبني على الوجود الذهني للماهية

هناك دليل آخر على نفي عينية الماهية، وذلك من خلال إثبات أصالة الوجود عن طريق الوجود

الذهنيّ، هذا الدليل طرح على الشكل التالي:

إذا كان للماهية موجودة، لن يكون ثمة فرق بين الوجودين، الذهني والخارجي. وفي هذه الصورة كان على النار الذهنية أن تحرق وعلى الورد الذهني أن يعطي رائحة عطرة، في حال أنّ هناك فرقاً بين الوجودين، فالماهية الموجودة في الخارج يترتب عليها الآثار، في حين أنّ الماهية الموجودة في الذهن لا يترتب عليها أي أثر، وبناء على هذا لا يمكن أن تكن الأصالة للماهية ولا يمكن أن يكون لها عينية.

أشكال هذا الدليل في مقدمته التي افترضت أنّ الماهية تنتقل بعينها إلى الذهن في أنّ مفهومها فقط هو الذي ينتقل إلى الذهن. الورد الذهني الذي لا رائحة ولا لون له هو مفهوم وليس أكثر. الورد الموجود في الحديقة هو الذي لديه مئات الروائح والألوان، وبناءً لهذا، قال حكماء الحكمة المتعالية إنّ الماهية الذهنية لا تندرج تحت مقولة لها تحقق خارجي وتترتب عليه الآثار، بل إنّ الماهية الذهنية لديها فقط مفهوم تلك المقولة. وبهذا البيان ترتفع الإشكالات الواردة مثل اجتماع الجوهر والعرض، واندراج شيء واحد تحت مقولتين، وأمثالهما. وهذا الأمر يعني أنّ الذي يحضر إلى الذهن هي الماهية بالحمل الأولي (مفهوم الماهية) التي لا تندرج تحت أي مقولة.

وخلاصة الأمر، وبلحاظ الوجود الذهني ليس هناك فرق بين الوجود والماهية.

وكما أنّ مفهوم الوجود يجد له محلاً في الذهن، كذلك الماهيات تحلّ ضيوفاً على الذهن بمفاهيمها، ومثلما أنّه لا يمكن بهذا الدليل جعل الوجود اعتبارياً حيث مفهومه لا آثار خارجية له، كذلك الماهية لا يمكن جعلها اعتبارية لأنّ مفهومها ليس له آثار خارجية أيضاً.